سباق الحمار والفيل إلى البيت الأبيض

موضوع الغلاف

عبد العظيم حماد

هناك . . فى أمريكا يسمونها سباق الفيل والحمار . وبعضهم يطلق عليها اسم الدور النهائى لمبارزة أقوى رجل فى العالم . أما أولئك الذين يراقبونها عن كثب ، ويضعون أيديهم على قلوبهم فى كل ركن من كرتنا الأرضية ، فلا يعرفون إلا أنها . . انتخابات الرئاسة الأمريكية . . وكفى !

أى تلك الانتخابات التى سوف تسفر عن تحديد شخص شاغل المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض مقر رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، الجالس إلى جوار أزرار إطلاق صواريخ الإفناء والفناء ، والرجل الذى يرأس دون منازع السلطة التنفيذية لأقوى دول العالم ، وأكثرها تأثيرا فى مجريات أموره سلبا وإيجابا .

وماعبير الانتخابات الأمريكية عن سائر الانتخابات فى العالم هو طغيان الجانب الإعلامى إلى حد دفع علماء الأمريكيين إلى وصفها بالسيرك ، فى مجتمع يبتدع « العلاقات العامة » وأطلق فنون الاتصال الجماهيرى ، بعد التركيز الإعلامى المحموم على انتخابات الرئاسة – أخطر حدث سياسى على المستوى القومى – أمرا طبيعيا .

أليست انتخابات الرئاسة هى الفرصة الوحيدة على المستوى القومى لإثارة كل القضايا التى تشغل بال كل أمريكى ، ولايمكن لأى من المرشحين أن يتهرب من تحديد موقفه إزاء كل قضية مهما بلغت درجة حساسيتها ، فهناك هذه المرة إلى جانب قضايا الاقتصاد الوعرة وقضايا السياسة الخارجية والدفاعية شديدة التعقيد ، موضوعات الطاقة والنقل العام وأتوبيسات مدارس الأطفال وإلغاء أو إعادة عقوبة الإعدام وإباحة أو تحريم تداول المخدرات خاصة الماريجوانا ، ثم قضايا الرعاية الصحية العامة والتأمين الاجتماعى والإجهاض والتلذوذ الجنسى والمساواة بين المرأة والرجل وثوب البيئة وتحريم أو إباحة تداول الأسلحة النارية وحملها بدون ترخيص .

جيمى . . وروفى

بعد سباق الحواجز الذى استمر قرابة العام وصل إلى الدور النهائى لمبارزة أقوى رجل فى العالم ، رجلان هما : جيمى كارتر الرئيس الحالى (أى الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية) وهو مرشح الحزب الديمقراطى وشعاره « الحمار » ورونالد ريجان مرشح الحزب الجمهورى (حزب الفيل) الذى يطمح أن يكون الرئيس الأربعين لأبناء العم سام .

يدخل كارتر إلى الجولة النهائية بعد أن حصل فى الرابع عشر من يوليو الماضى على ترشيح مؤتمر الحزب الديمقراطى الذى انعقد فى نيويورك وسط منافسة قوية بين الرئيس وبين السناتور ادوارد كيدى خاضا بسببها منافسين ١٩ جولة من الانتخابات الأولية ، ويشارك كارتر على البطاقة الانتخابية فى منصب نائب الرئيس نائبه فى فترته الرئاسية الأولى والدرموندييل .

أما رونالدريجان حاكم ولاية كاليفورنيا السابق لمدين دستوريتين ومثل السينما الأسبق فقد فاز بترشيح حزبه الجمهورى بعد ثلاث محاولات فاشلة أفلت من عمره ١٢ عاما ، ويشاركه مرشحا لمنصب نائب الرئيس أقوى منافسيه فى الانتخابات التمهيدية جورج بوش مدير وكالة المخابرات المركزية الأسبق .

وإلى جانب هذين المرشحين الرئيسيين هناك المرشح المستقل جون أندرسون وعدد من مرشحى الأحزاب الأخرى الصغيرة التى سبق أن وصفتها بأنها هلامية . من هؤلاء مثلا مرشح اسمه باري كومنر وقد رشحه حزب أطلق على نفسه اسم حزب المواطنين .

ولما أن المنافسة الحقيقية تنحصر بين كارتر وريجان ، فإن السؤال هو : من منهما نتوقع له الفوز بمنصب الرئيس الأمريكى للسنوات الأربع التالية ؟ فالرئيس جيمس إيرل كارتر مزارع الفول السودانى بليتر بولاية جورجيا يقف عشية الانتخابات على رأس أربع سنوات من الحكم ، وهذه ميزة وعيب فى آن واحد ، أما الميزة فتكمن فى أن الرئيس القائم فى الحكم يكون أقرب إلى اختيار الناخب من الشخص الجديد المجهول كلية ، أما العيب فيكمن فى أن الرئيس يدخل الانتخابات وعليه أن يقدم كشف حساب عن انجاز السنوات الخالية ، ومن السهل محاسبته على أخطاء كانت لامفر منها ، وأخطاء كان لايريد أن يرتكبها ، ومن السهل كذلك مؤاخذته على وعود قطعها على نفسه فى المرة السابقة وأخفق فى تنفيذها أو أحجم عن الوفاء بها لأسباب تتعلق بتوازن القوى داخل النظام السياسى والمجتمع الأمريكى .

فعلى سبيل المثال يطلب كارتر من الناخبين تجديد ولايته بينما لم يستطع طوال أربع سنوات كبح جماح التضخم الذى أنهك المستهلك الأمريكى فضلا عن تخفيضه . كما أنه لم يستطع القضاء على ظاهرة البطالة ولم يوف بتعهده بجعل نظام الضرائب أكثر عدالة ولم ينجح فى تخفيض الإنفاق الدفاعى ، بل إنه طلب زيادته بمقدار ٥٠ بليون دولار فى العام الماضى .

ويشمل قائمة الوعود التى لم يستطع كارتر الوفاء بها ، الرقابة على تداول الأسلحة النارية وإتباع سياسة فعالة فى مجال الطاقة تكفل تقليل اعتماد الولايات المتحدة على المصادر الخارجية .

أما الاتهامات الموجهة إلى قيادة كارتر للأمة الأمريكية فهى بدورها كثيرة ، فهو من وجهة نظر خصومه لم يبن للولايات المتحدة الزعامة القوية التى عرفتها فى روزفلت وايزنهاور وهذه ميزة وعيب فى آن واحد ، أما الميزة فتكمن فى أن الرئيس القائم فى الحكم يكون أقرب إلى اختيار الناخب من الشخص الجديد المجهول كلية ، أما العيب فيكمن فى أن الرئيس يدخل الانتخابات وعليه أن يقدم كشف حساب عن انجاز السنوات الخالية ، ومن السهل محاسبته على أخطاء كانت لامفر منها ، وأخطاء كان لايريد أن يرتكبها ، ومن السهل كذلك مؤاخذته على وعود قطعها على نفسه فى المرة السابقة وأخفق فى تنفيذها أو أحجم عن الوفاء بها لأسباب تتعلق بتوازن القوى داخل النظام السياسى والمجتمع الأمريكى .

فعلى سبيل المثال يطلب كارتر من الناخبين تجديد ولايته بينما لم يستطع طوال أربع سنوات كبح جماح التضخم الذى أنهك المستهلك الأمريكى فضلا عن تخفيضه . كما أنه لم يستطع القضاء على ظاهرة البطالة ولم يوف بتعهده بجعل نظام الضرائب أكثر عدالة ولم ينجح فى تخفيض الإنفاق الدفاعى ، بل إنه طلب زيادته بمقدار ٥٠ بليون دولار فى العام الماضى .

ويشمل قائمة الوعود التى لم يستطع كارتر الوفاء بها ، الرقابة على تداول الأسلحة النارية وإتباع سياسة فعالة فى مجال الطاقة تكفل تقليل اعتماد الولايات المتحدة على المصادر الخارجية .

أما الاتهامات الموجهة إلى قيادة كارتر للأمة الأمريكية فهى بدورها كثيرة ، فهو من وجهة نظر خصومه لم يبن للولايات المتحدة الزعامة القوية التى عرفتها فى روزفلت وايزنهاور

الخصمان يتصافحان قبل بدء المناظرة التليفزيونية الوحيدة التى جرت بينهما يوم الثلاثاء الماضى . وعلى عكس ماكان متوقعا لم تسفر المناظرة عن حسم المواقف الانتخابية لصالح اى منهما

غلاف لايم الفرنسية «حان وقت الاختيار» وغلاف نيوزويك تتساءل : من يكسب السباق

وقبيدى . ولم ينفض حتى الآن لاهو ولاأعضاء إدارته أسلوب التعامل مع الكونجرس وتوريطه لصالح الأهداف العامة . كما انه يبدو فى بعض الأحيان كأنه فقد السيطرة على إدارته . هذا فضلا عن عدم قدرته على تقليل حجم الحكومة الفيدرالية وسطوتها على المواطن الأمريكى وهو ماكان الأمريكيون يعقدون على كارتر الوافد على مؤسسة الحكم فى واشنطن من خارجها بشأنه آملا كبارا !

وهكذا بدأ كارتر حملته الرئاسية الجديدة وقد أحرز الرقم القياسى فى الخطاطى شعبية الرؤساء الأمريكيين منذ الرئيس الأسبق هوفر الذى أخرجه فرانكلين روزفلت من البيت الأبيض عام ١٩٣٢ . وظلت استطلاعات الرأى العام توضح تفوق منافسه الجمهورى عليه بطارق كبير حتى ماقبل موعد الانتخابات بعشرة أيام حين بدأ يتقدم ببطء حتى أحرز فارقا هاما إلى الأمام بينه وبين ريجان .

ولكن كل تلك الاتهامات والتأخذ ليست الا الجانب المدين من القائمة بلغة رجال الأعمال التى يفضلها الأمريكيون . فهل حقا يدخل كارتر المعركة دون أرصدة كافية ؟

من الحمق أن يجيب أحد بنعم . فلو كان الأمر كذلك لما استطاع الرجل أن يحصل على مساندة أكثرية أعضاء حزبه فى نهاية المطاف . والحقيقة أن لكارتر أرصدة دائنة كثيرة ستعرض لها عندما يأتى أوان بحث احتمالات المكسب والخسارة فى الانتخابات الرابع من نوفمبر .

أما رونالدريجان حاكم ولاية كاليفورنيا والرجل القادم من الغرب . أى الرجل الذى يسير عكس مسار الشعب الأمريكى التاريخى من الشرق إلى الغرب بحثا عن الذهب والأراضى البكر الشاسعة . فإنه يقف عشية الانتخابات مدعيا تجسيد الحلم الأمريكى الرومانسى فى العودة إلى المجد الخالى . أى العودة إلى « امريكا أرض القوة والحرية » أمريكا التى لم يكن يتنازعها أحد فى العالم كما رآها ريجان أيام صباه فى عهد فرانكلين روزفلت .

ومع أن روزفلت هذا كان ديمقراطيا فإن ريجان يتخذ من الرئيس الأسبق كالحين كوليدج مثله الأعلى . ومن دوايت ايزنهاور رئيس أمريكا الحرب الباردة أقرب أسلافه الجمهوريين إلى الطريقة التى ينوى أن يحكم بها .

ولأن ريجان ليس رئيسا فإن بوسعه أن يأتى على نقائص حكم كارتر وينعهد بالقضاء عليها . ويقدم البدائل الرخيصة ولو كلاميا لها . فهو يتعهد بتصفية الحكومة الكبيرة وباجتثاث التضخم من جذوره . ويعد بتخفيض الضرائب لكى يحقق للمواطن المساواة وللمجتمع الرفاهية والحرية . وهو يلتزم أيضا بأن يزيد من القوة العسكرية ومن ثم النفوذ السياسى العالمى للولايات المتحدة الأمريكية .

على أن الرجل مع هذه المزايا التى أتاحها له الضعف النسبى لمركز الرئيس وحالة الاستياء العامة فى الأمة الأمريكية . التى سبق أن تحدث عنها كارتر نفسه . حالفه الحظ قدرا من نقطة ضعف حظية . فبينما انشغل ريجان وأنصاره فى مؤتمر الحزب الذى عقد فى ديترويت فى شهر يوليو الماضى بمسألة اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس فإنهم تركوا لجنة البرنامج تحت سيطرة الجناح الأكثر محافظة فى الحزب الجمهورى . الأمر الذى أسفر عنه انعقاد اكثر مؤتمرات الجمهوريين محافظة . وعن صدور أكثر برنامجهم إيغالا فى الجنبية السياسية منذ مؤتمر عام ١٩٦٤ الذى سمى السناتور شديد الرجعية باري جولد ووتر مرشحا للرئاسة فى مواجهة الرئيس الأسبق ليندون جونسون . ومزيد من سوء الطالع تواقى ذلك البرنامج مع الطابع المحافظ الغالب على شخصية ريجان وأفكاره السياسية . فأضفى على المرشح الجمهورى بعض الصفات الرجعية إلى جانب « المحافظة السياسية » .

وهنا يجب ألا ينسى أى محلل للسياسة الأمريكية أنه رغم فوز الرئيسين الجمهوريين إيزنهاور ونيكسون بمنصب الرئاسة بعد الحرب العالمية الثانية . فإن الحزب الديموقراطى يعتبر منذ عهد فرانكلين روزفلت حزب الأغلبية فى السياسة الأمريكية . الأمر الذى يعنى أن الطابع العام للمجتمع الأمريكى تغلب عليه الليبرالية

فى الميزان

اختار رجال كارتر قضية السلام والحرب وقضاياها الفرعية مثل سباق التسلح محورا لحملتهم الانتخابية ضد ريجان . بينما اختار رجال ريجان قضية الاقتصاد وقضاياها الفرعية مثل الطاقة محورا لحملتهم ضد كارتر .

ويعترف ريجان نفسه بأن كارتر ومعسكره نجحوا فى إلصاق تهمة « داعية الحرب » به . ولذلك فإنه فى أغلب الأحيان اتخذ مواقف دفاعية فى هذه القضية . بينما لم يسلم كارتر بجدارة موقف خصمه من الناحية الاقتصادية بل إنه استطاع فى أحيان كثيرة أن يتحول إلى الهجوم على سياسة ريجان الاقتصادية

وتناول هاتين القضيتين الرئيسيتين فى الحملة الانتخابية الراهنة للرئاسة الامريكية وتأثيرهما المرتقب على نتائج الانتخابات . فعليا أن نتناولها بشئ من التفصيل .

تتدرج قضية السلام والحرب كقضية انتخابية فى إطار السياسة الخارجية الأمريكية .

ويقدم كارتر نفسه للناخبين بوصفه رجل سلام يريد أن تحيا الأمة الأمريكية محفوظة الكرامة مصونة المصالح فى ظل علاقات دولية يسودها السلام والتفاهم . وهو لذلك ينتهج سياسة خارجية تتسم بانعدام الصبغة العدوانية والإقلاع عن دور رجل الشرطة العالمى . فضلا عن الحكمة فى معالجة التوترات الدولية التى تمس المصالح الأمريكية مثل موقفه من قضية الرهائن الأمريكيين فى إيران والحرب العراقية الإيرانية التى نجح خلالها فى الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحا للملاحة البترولية الغربية .

وانعكاسا لهذا المفهوم استطاعت الولايات المتحدة فى عهد كارتر أن تقوم بدور صانع السلام الحقيقى فى الشرق الأوسط . واستطاع الرجل كذلك أن يقنن أخيرا علاقات الولايات المتحدة فى صيغة تحقق مصالح الطرفين . كما أن الرجل تمكن من تطوير العلاقات مع الصين الشعبية إلى حد الاعتراف وتبادل الزيارات الرسمية . وفى هذا الميدان أيضا توثقت العلاقات مع الحلفاء . أو هى بالأحرى لم تشهد أية أزمة . ففى عهده عادت العلاقات مع تركيا إلى مجراها الطبيعى . وهاهى ذى اليونان قد عادت أخيرا إلى الجناح

كارتر .. يبشر بالسلام ولكنه لا ينسى القوة . وريجان .. لا يؤمن بغير القوة أو هكذا اتهموه .

العسكرى لحلف الأطلنطى . كذلك فإن المشاجرات العلنية مع ألمانيا الغربية وفرنسا حول بيع معدات الطاقة النووية إلى دول العالم الثالث قد توقفت .

أما عن الصراع الأمريكى السوفيتى فإن كارتر يعارض دون موارية سياسة التوسع السوفيتية . والحد منفردا وبالتضامن مع حلفائه إجراءات عقابية ضد السوفيت بعد غزوهم لأفغانستان ولكن دون أن يسمح لنفسه أن يستدرج إلى حد العودة إلى عصر الحرب الباردة . ويرى كارتر أن موقفه من أحداث أفغانستان هو الموقف الأكثر حكمة لاسيما إذا نظر إليه مرتبطا بإجراءات تأمين الخليج والاستعداد لمعاونة دوله ضد أى غزو أجنبى فضلا عن الاستعداد الاستراتيجى لتدخل حماية المصالح الغربية فى هذه المنطقة ومنطقة المحيط الهندى . ومساندة باكستان والاستعداد لمساندة إيران ضد انتشار النفوذ السوفيتى إذا اقتضى الأمر وتهيأت الظروف . ومن ثم فإن شبهة الضعف الواردة على هذا الموقف ليست واردة كما يدعى خصومه ريجان .

ويرتبط بذلك إصرار كارتر رغم طلبه زيادة الإنفاق الدفاعى . على عدم الدخول فى سباق تسلح ليست له نهاية مع الاتحاد السوفيتى مكتفيا بأن الولايات المتحدة قوية بما فيه الكفاية لحماية أمنها وأمن حلفائها ومصالحها فى الخارج . وبأنها – كقاعدة عامة – متكافئة إن لم تكن تزيد من الناحية الاستراتيجية على الاتحاد السوفيتى . وهذا فإنه يتمسك بالمعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) التى يرفضها ريجان .

ويبدو هذا الموقف من حكومة كارتر أكثر معقولية فى نظر الناخب الأمريكى الذى يعلم أن سباق التسلح والحرب مشددة تكاليفه خطيرا من دخله ورفاهيته . فضلا عن أى أبا من المصالح الأمريكية الحيوية لم تتعرض للخطر . أما القول بعدم قدرة كارتر على اتخاذ موقف حازم فى مواجهة الأطماع السوفيتية فذلك مرجعه إلى قانون أصدره الكونجرس بعد قيام فى عهد الرئيس فورد يقضى بحظر إرسال أسلحة أو عتاد أمريكيين إلى أية منطقة نزاع فى العالم دون موافقة منه . ولم يستطع كيسنجر الذى كان وقتها وزير الخارجية والذى كثيرا ما اتهم سياسة كارتر الخارجية بالضعف إلغاء الكونجرس لمساندة المقاتلين المؤيدين للغرب فى الحرب الأهلية الانجولية عام ١٩٧٥ .

وإذا كان هناك من يأخذ على كارتر أن استمرار سياسة الوفاق يفيد الاتحاد السوفيتى أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية . فإن بوسع أنصاره أن يؤكدوا أن الوفاق كما كان يريد أن يطبقه فريق كيسنجر – بكسون . هو علاقة من طرف واحد وليس علاقة ديناميكية . فللاتحاد السوفيتى أهدافه من الوفاق كما للولايات المتحدة أهدافها . ولن يستطيع أى من الطرفين إملاء إرادته وحدها أو تحقيق أهدافه كاملة . فإذا أضيف إلى ذلك أن امتداد النفوذ السوفيتى إلى دول العالم يرتبط بتحيزات موالية له فى الأوضاع الداخلية فى تلك الدول ، بسبب عجز الغرب حتى الآن عن فهم الحاجات الديمقراطية والاجتماعية لشعوب تلك الدول فإن مايقال عن ضعف سياسة كارتر الخارجية لايكون له مايبرره . ازاء هذه الصورة فان وضع ريجان يصاب بالشحوب على الفور . فريجان الذى يتسم بالاندفاع والعنف فى بعض الأحيان على عكس كارتر الهادئ المتزن الحذر . لم يخف أنه سيرسل قوات للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المناطق المتوترة من العالم . وجاء ذلك التصريح بمناسبة حرب العراق وإيران . وهكذا فعندما يسأل الناخب نفسه ماذا كان يمكن أن يحدث لو كان ريجان رئيسا عندما نشبت هذه الحرب يجد نفسه يفضل كارتر تلقائيا .

وقد ارتكب ريجان أثناء حملته الانتخابية أخطاء أخرى جسيمة فى موضوع السياسة الخارجية . منها أنه هدد العلاقات الحيوية الأمريكية الأعمدة فى الجو والتى يعلق الأمريكيون عليها آمالا كبيرة فى موازنة النفوذ السوفيتى فى العالم الثالث وفى الكتلة الاشتراكية ولدى القوى الاشتراكية غير الخاضعة فى العالم وفى آسيا على وجه الخصوص . بقوله : إنه سيعيد العلاقات الرسمية مع تايوان إذا انتخب رئيسا . ومن هذه الأخطاء أيضا تصريحه المتناقض حول قضية الرهائن حين قال . انه لا يفهم لماذا لم تحل مسألة الرهائن حتى الآن . مع عجزه عند التحدى عن اقتراح وسيلة أفضل من الوسائل التى جربها كارتر لمعالجة هذه الأزمة . فاذا ارتبط كل ذلك فى ذهن الناخب الأمريكى بتشبث ريجان بإنتاج نظم صاروخية جديدة ونظم جديدة للدفاع الجوى فضلا عن أنواع متطورة للغاية من القاذفات النووية وبناء أسطول جديد من السفن والطائرات . أى باختصار بدء سباق تسلح جديد على غرار ماحدث أيام الحرب الباردة مع مايطوى عليه ذلك من مخاطر اقتصادية وأخطاء

الرئيس الديمقراطى الأسبق فرانكلين روزفلت : حقق المعجزة وأخرج رئيسا من البيت الأبيض . ريجان يحلم بأن يقلده وأن يعيد إلى أمريكا سباق جنونها فى أيامه

استراتيجية . فإن الرجل يصبح من هذه الناحية مرفوضا إلا من غلاة المتشددين . ذلك أن النهاية المحتومة لسباق التسلح – كما تقول سوابق التاريخ – هى الحرب . والحرب هذه المرة إذا نشبت فلن تبقى ولن تذر .

وإذا انتقلنا إلى الاقتصاد فإننا نكون قد انتقلنا إلى الأرض الهشة التى يقف عليها الرئيس كارتر ولكننا لانندرى بعد هل هذا يعنى أن الأرض التى يقف عليها ريجان صلبة أولا .

فبعد أربع سنوات من حكم كارتر زاد معدل التضخم بنسبة ١٤٪ ، وبراجى معدل النمو فى الاقتصاد القومى إلى حد يهدد بالكساد . كذلك ارتفعت معدلات الفائدة على قروض المصارف فى بعض الأحيان إلى ١٤٪ كذلك فإن معدل البطالة لايزال مرتفعا إذ تتراوح نسبته بين ٧ و ٨٪ كما أن العجز فى الميزانية الفيدرالية ظل قائما رغم عدم خفض الضرائب .

وهنا يكون بوسع المرشح الجمهورى أن يصول ويجول ويخاطب سامعيه فى خطاب انتخابى قائلا هل تريدون اربع سنوات أخرى من الفقر والبطالة ؟

ولكن ماهو العلاج الذى يقترحه ريجان ؟ .

يقترح ريجان برنامجا شاملا لعلاج التضخم يرتكز على خفض الإنفاق الحكومى وخصوصا أبواب الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية وإعانة البطالة التى يرى أنها تجعل البطالة إجازة برائب . ولعلاج تراجى معدلات النمو يقترح ريجان تخفيض الضرائب بمقدار ٣٠٪ فى مدى زمنى قدره ٣ سنوات . كما أنه التزم دون هوادة بالقضاء على ظاهرة العجز فى الميزانية الفيدرالية . وهذا من شأنه استيعاب العمل للمتعطلين .

ولكن هنا أيضا يوسع الرئيس كارتر أن يدافع عن نفسه . فبوسعه أن يؤكد أن التضخم قد أصبح ظاهرة عالمية فى الاقتصاد الرأسمالى وأن أسبابه خارجة عن قبضته وأهمها أسعار البترول . وفى الوقت نفسه فإنه قد حقق إنجازات لا يستهان بها فى المجال الاقتصادى . فقد انخفضت البطالة فى عهده بالقياس إلى عهد أسلافه الجمهوريين بنسبة الربع . كما انخفض العجز فى الميزانية فى

الرئيس الجمهورى الأسبق دوايت ايزنهاور ريجان تعهد بأن يحكم مثلما كان يحكم

الرئيس الديمقراطى الأسبق جون كينيدى حر رؤساء امريكا العظام شعبه يطارد كل الرؤساء بعده

هيوبرت همفرى نائب الرئيس الديمقراطى جونسون توعم فى البداية التيار العادى لكارتر فى الحزب الديمقراطى

أيامه بمقدار ٣٠ بليون دولار أى بنسبة النصف تقريبا . وأمكن أيضا تخفيض الضرائب الفيدرالية بمقدار ٤٠ بليون دولار

وعندما يتحول كارتر إلى الهجوم على سياسة ريجان الاقتصادية فانه يقول إن برنامج الجمهوريين يتناقض . فبينما يستهدف مكافحة التضخم فانه يفتح حنفيتى الضرائب . وهذا يعنى زيادة النقود فى سوق التداول مما يعنى مزيدا من التضخم . وهو فى الوقت نفسه يعنى استمرار بل تفاقم العجز فى الميزانية الاتحادية

يضاف الى ذلك أن التكلفة الاجتماعية لبرنامج الجمهوريين الاقتصادى تكون باهظة بسبب الاصلاح الاجتماعى لصالح الفقراء الذى يعتزم كثير من الريف فى الثلاثينات والغاء برنامج الرعاية الصحية العامة الذى يتعثر فى أروقة الكونجرس حتى هذه اللحظة

الموقف الانتخابى

ومع ذلك فلم يعد من السهل – هذا العام بالذات – توقع نفور الأمريكيين من الجاهات الجمهوريين المحافظة على النحو الذى حدث عام ١٩٦٤ فى سباق جونسون – جولد ووتر . فثمة مؤشرات خطيرة للغاية توضح أن الحزب الديمقراطى بدأ يفقد موقعه كحزب الأغلبية فى السياسة الأمريكية

لأن العلاج سيكون فى الأغلب على حساب الطبقات الفقيرة . وإن الرئيس كارتر الذى خدا ترشيحه رسميا برنامجا خلق مائة ألف فرصة عمل فى العام التالى مباشرة . كذلك يضاف إلى ذلك السجل أن الديمقراطيين يستطيعون أن يعيدوا إلى الاذهان معارضة الجمهوريين الدائمة لبرامج

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . افضل انجازات كارتر فى السياسة الخارجية

العرب.. وإسرائيل.. والانتخابات

اعتاد مرشحو الرئاسة الأمريكيون خصوصا كلما اقتربت الانتخابات التنافس فى تأييد إسرائيل وبذل الوعود لها لاعتبارات انتخابية محضة رغم أن الالتزام الأمريكى نحو اسرائيل هو من قبيل المسلمات . فلماذا إذن المزايدات الانتخابية ؟

الواقع أن السلوك السياسى للأقلية اليهودية سواء من ناحية التصويت أو المساندة السياسية بكافة صورها الاقتصادية والإعلامية يتوقف على موقف المرشح من إسرائيل . إذ ليس لليهود فى الولايات المتحدة قضية أخرى غير إسرائيل . وقد نجح اليهود فى إبراز علاقات الارتباط الموضوعية بين المصالح الأمريكية والغربية عموما ووجود دولة إسرائيل قوية بين دول الشرق الأوسط إلى حد أصبح معه الناخب الأمريكى غير اليهودى يرى أن تأييد إسرائيل ضرورة استراتيجية للمصالح الأمريكية فضلا عن إيمان الأمريكيين – غير المفهوم لنا – بأن تأييد إسرائيل هو أيضا ضرورة أخلاقية .

ومع ذلك فإننا نسجل للرئيس كارتر سواء احتفظ بمنصبه أو اضطر إلى تركه أنه لم يندفع وراء مزايدات خصمه رونالد ريجان فى موضوع الصراع العربى الإسرائيلى . وفى الوقت نفسه يجب أن نتفهم الدوافع الانتخابية وراء مزايدات ريجان .

فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطى الذى رشح كارتر ذو تقليد طويل فى مساندة إسرائيل فإن كارتر ملتزم التزاما كاملا بمواقفه المبدئية تجاه التسوية السلمية . فهو لا يزال يرفض حتى قبل أسبوع واحد من الانتخابات الاعتراف بشرعية الاستيطان اليهودى فى الأراضى العربية المحتلة . ولم يلتزم بمقررات حزبه بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل . وقبل أيام ذهب سفيره فى واشنطن إلى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجن بخطره من الاستمرار فى مخططات إعلان السيادة الإسرائيلية على الجولان

ولا يزال كارتر ملتزما بالاتفاقيات كامب ديفيد التى يعدها أفضل إنجازاته فى ميدان السياسة الخارجية . من حيث النص على شمول التسوية لكافة جوانب وأطراف الصراع العربى الإسرائيلى

لكن اليهود بطبيعة الحال لا يعترفون له بتصويت مندوبه فى الأمم المتحدة إلى جانب قرار إدانة إسرائيل لتشجيعها الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة وضمها القدس – رغم تراجعه عن هذا الموقف بعد ذلك . ولا ينسى له الصهاينة أنه اعترف بحق الفلسطينيين فى الحصول على وطن خاص بهم فى بداية ولايته رغم تراجعه أيضا تحت الضغوط الصهيونية وضغوط حلفاء إسرائيل فى النظام السياسى الأمريكى

ويعترف أكثر من مراقب أمريكى محايد أن مشكلة كارتر مع اليهود لا تكمن فى عدم جدية التزامه نحو إسرائيل فذلك أمر غير قابل للمناقشة فى السياسة الأمريكية . ولكن فى عدم تعلقه عاطفيا بها مثل أسلافه الديمقراطيين من أمثال ليندون جونسون وناثانيل هيوبرت همفرى الذى وصف إسرائيل ذات مرة بأنها قطعة النور المتلألئة فى ظلام الشرق الأوسط

ورغم ذلك . ولأسباب داخلية بحتة . ولاطمئنان اليهود إلى أن كارتر لا يمثل ضررا حقيقيا على إسرائيل وأن المسألة لا تعدو مجرد تخويفه فإن المتوقع أن تذهب معظم أصوات اليهود إليه هذه المرة أيضا . وإن كانت هناك أسباب تبرر الاحتمال العكسى . منها أن كارتر لن يرشح نفسه مرة ثالثة لحكم الدستور . وسيشعر فى مدة رئاسته الثانية أنه أكثر حرية فى الضغط على إسرائيل .

أما ريجان الذى زايد كثيرا فى هذه المسألة . فإن الواقع سيجبره إذا فاز بالرئاسة على الخضوع لمتطلبات المصالح الأمريكية لدى الدول العربية . ومن ثم فلن يكون بوسعه أن يفى بوعوده لليهود . مثل الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل . وحق اليهود فى الاستيطان أينما أرادوا . وحق إسرائيل فى ضم كل أراضى فلسطين تحت الانتداب . بدعوى أن الأردن أقيمت أصلا معسكرا لإيواء الفلسطينيين الذين سنضطرهم إقامة إسرائيل إلى النزوح . كذلك فلن يكون بوسع ريجان أن يتحالف مع إسرائيل كما يريد . بوصفها القوة الموالية للغرب فى المنطقة والقادرة على ردع التوسع السوفيتى وحماية مصالح الغرب فى المنطقة وإقامة الديمقراطية فى الشرق الأوسط إذا كان هذا التحالف سيقوم ضد المصالح والحقوق العربية . لأن عوامل القوة العربية والمصالح الأمريكية فى المنطقة لن تسمح له بذلك . وهذا ما يعلمه هو نفسه جيدا . وما تصريحات كارتر فى حملته السابقة ضد فورد البالغة الانحياز لإسرائيل ببعيدة عنا

وهكذا فأغلب الظن أن أحدا فى أمريكا مهما كانت ميوله الشخصية لن يكون قادرا على إبعاد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط عن طريق التوفيق بين تأييدها لإسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها . وصداقتها للشعوب العربية لتعود مرة أخرى إلى طريق الانحياز الكامل لإسرائيل . لاسيما بعد أن لمست خطورة السير فى الطريق الأخرى على النحو الذى ظهر فى انفجار أكتوبر ١٩٧٣

ع . ح .

بل يذهب بعض علماء السياسة الأمريكيين إلى أن النظام السياسى الأمريكى يتجه الآن إلى مفترق طرق كالذى مر به فى الثلاثينات حين استطاع روزفلت أن يبدل أدوار الحزبين الكبيرين باحلال حزبه الديمقراطى محل الحزب الجمهورى كحزب أغلبية . وكان ذلك بطبيعة الحال استجابة لتغيرات اجتماعية أعمق جذورا فى الحياة الأمريكية ، وهذا أيضا ما فعله إبراهام لنكولن الجمهورى فى الستينات من القرن الماضى .

من هذه المؤشرات أن الأغلبية المضمونة للديمقراطيين فى مجلس الكونجرس (الشيوخ والنواب) باتت أمرا من أمور الماضى . واثبتت استطلاعات الرأى العام أن الجمهوريين تقدموا الديمقراطيين ٤٧ : ٤٣٪ من حيث القبول العام . وبالتالى فإن الإحصاءات الدقيقة ترجح فقد الديمقراطيين فى القريب العاجل لعدد بين ٥٠ و ٣٠ مقعدا من مقاعد مجلس النواب . وكذلك الأمر بالنسبة لعدد ٩ مقاعد من مقاعد مجلس الشيوخ وعددها الإجمالى ١٥٤ مقعدا .

ويفسر العلماء هذه الظاهرة بما يمكن ان نسميه بآكل القاعدة الاجتماعية للديمقراطيين فى أمريكا . فقد قام الحزب الديمقراطى فى طوره الحديث على يد الرئيس الأسبق فرانكلين روزفلت على تحالف يضم الطبقة العاملة والشرائح العريضة من الطبقة الوسطى من ساكنى المدن الكبرى إلى جانب الأقليات القومية والدينية والعرقية مثل المهاجرين جديدى العهد واليهود والسود والمعاقل الديمقراطية التقليدية فى ولايات الجنوب . ولكن هذا التحالف قد تصدع الآن من ناحية وقل عدد المشاركين فيه من ناحية أخرى .

فقد تصدع التحالف الديمقراطى بسبب الأزمات الاقتصادية المتوالية من انكماش وكساد وتضخم أوطأته ، الأمر الذى أضعف ولاء الأنصار . ويبدو أن الحزب قد أصبح مسئولا فى نظر الشعب الأمريكى عن ميراث السنوات الطويلة من المتاعب الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية لكونه حزب الأغلبية . ثم إن البرامج الاجتماعية العديدة لحكومات الحزب قد نقلت الكثيرين من الأمريكيين إلى صفوف الطبقات الأكثر ثراء فلم يعد يناسبها الانضمام إلى عضوية منظمات الحزب . فيلاحظ ان الإقبال على عضوية النقابات العمالية والحاد المزارعين قد قل نسبيا .

وفى الوقت نفسه انخفض عدد سكان المدن الكبرى فى الولايات المتحدة التى كانت المعقل الحصين للديمقراطيين بسبب الهجرة إلى الريف والضواحى الضياع ، كما أن الأقليات باتت تشكك فى التزام الحكومات الديمقراطية بقضاياها . وباتى موقف السود الذين أعطوا كارتر فى المرة الأولى ٩٥٪ من أصواتهم دليلا على شعور الأقليات بخيبة الأمل فى الديمقراطيين لأنه

السناتور الوارد كينيدى اثناء حملة كارتر فى الأسبوعين الأخيرين . والمراقبون يتوقعون أن تأييد كينيدى القوى يضمن لكارتر أصوات ولايات الشمال الصناعى

لم يستطع تحقيق قسط كبير من وعوده لهم . وفى هذا السياق يندرج موقف اليهود من كارتر وإن كان الوضع يختلف عنه بالنسبة للسود لأن قضية اليهود وهى إسرائيل ليست قضية حقوق مهضومة فى المجتمع الأمريكى . وهذا ما سنتحدث عنه بشىء من التفصيل عند الحديث عن وضعية قضية الشرق الأوسط فى الانتخابات الأمريكية .

وهناك بالإضافة إلى ما تقدم من أسباب تآكل القاعدة الديمقراطية .. إخفاق الرئيس كارتر شخصيا فى ضخ دم جديد إلى شرايين مؤسسة الحكم العتيقة فى واشنطن . ولكن الواقع أن كارتر لا يتحمل المسئولية كلها . ولا يتحمل حتى القسط الأكبر منها فى ذلك الوضع . إذ أن عتاة السياسة الأمريكية حتى داخل الحزب الديمقراطى نفسه لم يعفوا حتى الآن لكارتر أنه وهو الحاكم البسيط عديم الخبرة فى دهاليز وكواليس واشنطن قد غزاهم فى عقر دارهم وانتزع منهم مقعد الرئاسة . ولا تزال ترن فى الأسماع حتى الآن تحذيرات هيوبرت همفرى ، نجم الديمقراطيين الساطع فى يوم من الأيام وغالب الرئيس الأسبق جونسون ومرشحهم المهزوم فى انتخابات ١٩٦٨ ، تلك التحذيرات النوالية التى أحدثت شعارا فما عبارة أصبحت « كليشيها » ، تابتا هى « أى شخص إلا كارتر » .

من هنا فإن كارتر بلا شك قد تعرض ولا يزال لعملية تشويه منظمة تقوم بها الدوائر السياسية والإعلامية المتوالية للاحتكارات الكبرى والدوائر الرجعية . بل لا نبالغ إذا قلنا الصهيونية أيضا كما سبرى فى الجزء الخاص بالشرق الأوسط .

فى ضوء ما سبق يصبح السؤال الآن هو : هل الأغلبية الأمريكية الآن هى أغلبية محافظة ؟ الواقع أن الإجابة هى : لا ، رغم كل شىء . فالأمر لم يتجاوز بعد عملية تحول ليست كاملة فى الاتجاهات السياسية لدى المواطن العادى . وربما كان كارتر فى ضوء ذلك هو المرشح الأمثل للحزب الديمقراطى . على الشبض تماما من ادوارد كينيدى الذى يمثل الجناح الأكثر راديكالية فى الحزب الديمقراطى والذى كان من المؤكد أنه لا يلائم المزاج الأمريكى السائد فى هذه الآونة . وعلى أية حال فإن ليبرالية كارتر ومحافظته النسبية فى الوقت نفسه تضمن له أصوات الليبراليين والمعتدلين معا الذين يخشون معالاة منافسه رونالد ريجان فى الجاهاته اليمينية . وليس من المتصور أن يعطى السود وسائر الأقليات بل اليهود كذلك - رغم أى شىء - أصواتهم لريجان عدوهم الخرق ، لأن الأخير لا يزال أفضل من الأعمى سياسيا كذلك . وهذا أيضا ما يمكن أن يقال بسهولة بالنسبة للعمال والمرأة لأن كارتر والديمقراطيين يبدون مواقف أكثر تقدمية بشأن القضايا التى تشغل هذه الفئات . وهكذا فلا يمكن تشبيه كارتر بهوفر الذى أطاح به روزفلت والكساد العالمى . وإذا كان كارتر ليس هوفر فإن ريجان ليس روزفلت . ومن شأن انضمام كينيدى إلى كارتر ومناصرته لحملته أن يضمن له أصوات الفئات الأكثر راديكالية داخل العمال فى الولايات الصناعية الكبرى .

وهكذا فإن الموقف الآن عشية الانتخابات هو أن الرئيس كارتر يجوز باطراد تقدما ملحوظا على منافسه الجمهورى بصفة عامة كما تؤكد استطلاعات الرأى العام المتوالية . ويدل هذه الاستطلاعات أيضا على أن كارتر يتقدم بصفة خاصة وبثبات فى الولايات العشر الكبرى التى تسمى الولايات الحيوية . أى الولايات التى تمتلك وحدها أكثر من نصف أصوات المجتمع الانتخابى الذى ينتخب الرئيس .

وإذا افترضنا أنه ليس من المؤكد أن يفوز كارتر فى هذه الولايات كلها - وهو احتمال أكثر من وارد - فإن المرجح أنه سيفوز بنصيب الأسد فيها . لأن معظمها معاقل ديمقراطية خصوصا ولايات الشمال الشرق الصناعية التى كانت تؤيد كينيدى فى الانتخابات التمهيدية وولايات الغرب الأوسط التى ركز عليها رجال حملة الرئيس فى الأسابيع الأخيرة للحملة الانتخابية . ولا يزال من المرجح أن يفوز كارتر فى ولايات مينسوتا وأركنساس والاباما وجورجيا وسوث كارولينا ونورث كارولينا وتنسى وفتكى ووست فرجينيا وماسوشتس ونيوجيرلك ومقاطعى دولار ودوفر وهذه كلها فما ١٨٩ صوتا فى المجمع الانتخابى . أما الولايات التى من المؤكد أن يخسرها كارتر فتبلغ جملة أصواتها فى المجمع الانتخابى حوالى ١٢٧ صوتا . ومعنى ذلك أن الأصوات المتعلقة تبلغ ٢٢٢ صوتا منها أصوات تكساس وفلوريدا فى الجنوب وايوهايو وايوى ونيوجرسى وفولومبيا فى الشمال الشرق وهى تبلغ ١٦٣ صوتا من المرجح حتى الآن أن تذهب كلها لكارتر . كذلك هناك بعض الولايات الصغرى يرجح أن تعطى أصواتها لكارتر أو ريجان فإذا أخذ كارتر نصفها افتراضا فإن بوسعه أن يفوز بسهولة .

إن معنى ما تقدم أن النتيجة الأكثر توقعا للانتخابات الأمريكية هى فوز الرئيس الحالى جيمى كارتر على منافسه الجمهورى رونالد ريجان . أما المفاجأة فهى فوز ريجان . ولكن احتمال حدوث المفاجأة وارد أيضا . لا يهما إذا فشل الرئيس فى كسب ولايات الشمال الصناعية وولايات الغرب الأوسط وبعض الولايات الجنوبية التى تقدم فيها الرئيس فى الأيام الأخيرة فقط . وإذا ما تحقق تقدم ملموس فى مسألة الرهائن الأمريكيين فى طهران قبل الانتخابات فإن ذلك فى حد ذاته قد يقلب كل الحسابات رأسا على عقب ويحسم النتيجة لصالح الرئيس كارتر نهائيا .

فعلى أية حال باقى من الزمن ٤٨ ساعة فقط ويعرف الجميع من الذى خرج من السباق فائزا . الحمار أم الفيل ؟